

الجنـدر وحقوق المرأة المصرية بعد ثورة 25 يناير

شوفي أسماء

طالبة دكتوراه- كلية العلوم السياسية -

جامعة صالح بونيندر - قسنطينة 03

Abstract:

The human rights at the beginning of the Arab uprisings, more than just popular demands stemming from the mass demonstrations, and was a prelude to the exclusion of the heads of the leaders of the state, and the system of rule in Egypt, were not just a means but an end in itself, despite the controversy over whether it should be considered now to this current period of protests that have rocked Egypt Krabie or as a chapter winter, but it represented an important moment for human rights in general and women in particular, and this is important not only in terms of women's rights secure, but in terms of what this means for protests about our understanding of women's rights.

Key words: gender, human rights, the Middle East, women.

ملخص:

كانت حقوق الإنسان في بداية الانتفاضات العربية، أكثر من مجرد مطالب شعبية نابعة من المظاهرات الحاشدة، وكانت تمهيدا لإقصاء رؤساء قيادات الدولة، ونظام الحكم في مصر، لم تكن مجرد وسيلة وإنما غاية في حد ذاتها، على الرغم من الجدل حول ما إذا كان ينبغي النظر الآن إلى هذه الفترة الجارية من الاحتجاجات التي هزت مصر كربيع أو كفصل شتاء، لكنها مثلت لحظة مهمة لحقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، وهذا أمر مهم ليس من حيث تأمين حقوق المرأة، بل من حيث ما تعني هذه الاحتجاجات حول فهمنا لحقوق المرأة.

الكلمات المفتاحية: الجنـدر، حقوق الإنسان، الشرق الأوسط، المرأة.

مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من بين العديد من المناطق في العالم، التي يتم فيها معاملة المرأة كمواطن من الدرجة الثانية، حيث تستمر المرأة في مواجهة العقبات التي تعتمد على النوع، والتي تحول دون حصولها على حقوقها الكاملة باعتبارها شريك له نفس الحقوق في المجتمع.

ومع ذلك تعد الفجوة في الحقوق بين المرأة والرجل أكثر وضوحا في دول الشرق الأوسط، حيث تبلغ الانتهاكات التي تواجهها المرأة في تحقيق المساواة بينها وبين الرجل ذروتها، ومع موجة التغيير التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، أصبحت الحاجة إلى التعديل في مكانة المرأة أكثر إلحاحا نظرا للمطالبات بالإصلاحات الديمقراطية الشاملة، والمساواة بين الرجل والمرأة وإلغاء التمييز المنظم في كل القوانين والعادات الاجتماعية.

تعتبر المرأة في الثقافة الاجتماعية الشرقية والإسلامية عموما، والمجتمع المصري على وجه التحديد، إنسان من الدرجة الثانية سواء كان ذلك في العائلة أو الحياة عموما، فجماعة العائلة في المجتمع المصري كما هو شائع عنها، ثقافة قامعة لحقوق المرأة. فالرجل هو سيد العائلة، وتكون المرأة بمثابة العبد، فهي تحتل المرتبة الأدنى بعده في الترتيب الاجتماعي في الأسرة، وقد عانت المرأة من مشكلة عدم التكافؤ.

الأمر الذي دفعها إلى الصفوف الأولى كمشاركة في ثورة 25 يناير منذ يومها الأول، ولعبت دورا كبيرا في الميدان كعضو فعال وأساسي في أحداث الانتفاضة المصرية منذ بدئها وحتى الآن، من أجل توسيع مشاركتها ومساهمتها في الحياة العامة، لكي تتحقق المبادئ الأساسية المتمثلة في الحرية والعدالة الاجتماعية، لكن حقوقها بدلا من أن تتغير وتقل بعد الانتفاضة شهدت هجوما من أكثر من جهة.

مما سبق فإن هذه المقالة تسعى لتسليط الضوء على الإشكالية التالية: هليمكنني القول بأن الانتفاضة المصرية قد كرس انتهاكات حقوق المرأة المصرية أم أنها كانت إطارا جديدا لإعادة تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق الأساسية؟؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية تم صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف ساهمت الانتفاضة العربية في تغيير الإطار الفكري لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط؟
- ماهي أهم المشاكل التي تواجهها المرأة في الشرق الأوسط؟
- لماذا شاركت المرأة المصرية في انتفاضة 25 يناير؟
- فيما تتمثل أهم حقوق المرأة المصرية بعد 2013؟

وعليه حاولت هذه الدراسة من خلال منهج تحليل وتقييم المضمون، تسليط الضوء على حقوق الإنسان في الشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية بصفة عامة، ومكانة المرأة المصرية وانتهاكات حقوقها في مجتمعاتها الذكورية من جهة أخرى.

مفاهيم الدراسة:

أولاً: مفهوم الجندر¹

لقد وضعت تعريفات عدة لمفهوم الجندر Gender منذ انتشاره بشكل واسع في أوساط التسعينات من القرن الماضي، إذ تطور مفهوم الجندر من مصطلح لغوي ليصبح نظرية أديولوجية كحركة نسوية واضحة المعالم في معظم المجتمعات المتحضرة تدعى Feminism Gender.

إن الجندر كلمة انجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي القاموسي الجنس، من حيث الذكورة والأنوثة، وهي مصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات.

لكن مفهوم الجندر كما يفهم منه الآن، برز لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي، وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية عموماً والسوسيولوجية بالتحديد، وذلك من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل الأدوار والمسؤوليات والمعوقات لكل من الرجل والمرأة. وعلى الرغم من أن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل، إلا أنه استخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص، أو كمدخل لموضوع المرأة التتمية، من جهة أخرى تناول هذا المفهوم استغلال الرجل للمرأة، والذي أصبح أحد أبرز أنواع الصراع.

ثانياً: الشرق الأوسط

عرف معهد الشرق الأوسط في واشنطن الشرق الأوسط بأنه: "المنطقة الممتدة من المغرب إلى أندونيسا، ومن السودان إلى أوزبكستان".² فهذا التعريف وعلى خلاف العديد من التعريفات الأخرى قد أورد منطقة المغرب جزء من الشرق الأوسط.

أما المعهد البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بأنه: "المنطقة التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا وفلسطين ولبنان ومصر والسودان وقبرص".³

في الموسوعة البريطانية عرف الشرق الأوسط بأنه: "مصطلح استعمل خلال الحرب العالمية الثانية ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من الغرب إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحياناً ما وراء ذلك وأحياناً يتسع ليشمل أفغانستان وباكستان".⁴ فهذا التعريف حدد الفترة التاريخية التي شاع فيها استخدام مصطلح الشرق الأوسط، كما بين هذا المفهوم أن تحديد المنطقة الشرق أوسطية يغلب عليه الطابع المصلحي من خلال استعماله للفظ وأحياناً يتسع ما وراء ذلك. فكل التعريفات وفق هذا المنطق لا تستند إلى معايير موضوعية في تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التي تدخل في إطاره.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية، تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- الانتفاضات العربية: إصلاح الطبيعة الفكرية لحقوق الإنسان.
- المشاكل التي تواجهها المرأة الشرق أوسطية.
- التمييز ضد المرأة المصرية ومكانتها في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير.
- أصوات النساء المصريات في الانتفاضات المصرية.
- حقوق المرأة المصرية بعد 2013.

الانتفاضات العربية: إصلاح الطبيعة الفكرية لحقوق الإنسان

ظلت حكومات الشرق لسنوات، تنتظر لحقوق الإنسان كأداة أجنبية وغير إسلامية للثقافة الغربية ممثلة أساسا في الثقافة الأمريكية، ما جعل السكان في الشرق الأوسط يشعرون بعدم الارتياح إزاء اعتماد لغة حقوق الإنسان.⁵ كما تستند كذلك فكرة حقوق الإنسان في هذا الإقليم أساسا إلى إرادة الدولة، التي يعبر عنها من خلال سياسات الدولة والقوانين التي تسنها، انطلاقا من هذا الفهم، لا يتمتع المواطنين في الشرق الأوسط بحقوق الإنسان إلا بالقدر الذي لا يمثل أو يشكل تعديا على مصالح الدولة، وهو المصطلح الذي استخدم بكثرة من أجل تقييد الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية.⁶

فالدولة أصدرت وفق هذا الطرح منظومة حقوق الإنسان تعبيرا عن مصالح الدولة، وليس مظهرا من المظاهر الأساسية لحقوق الإنسان، وإعادة التأكيد على سيادة الدولة وليس ضمانا لكرامة الإنسان، بهذا المعنى فإن التشريعات الوطنية لا تتضمن القيم والحقوق في حد ذاتها، ولكن تعيين الامتيازات والأسهم المقسمة، هذا ما حول حقوق الإنسان إلى نظام فعال قائم على الفائدة. كما أنشأ انطباع بأن حقوق الإنسان التي تعتمد على إرادة الدولة، والتي تترجم في دول الانتفاضات العربية إرادة النظم الدكتاتورية أو نظام النخب في أروقة السلطة، لكن الطبيعة الفكرية الأصلية لحقوق الإنسان، القائمة على أن يعامل الناس كما يستحقون باعتبارهم بشرا ق ألغيت وشوهت.⁷

تميزت المراحل الأولى للانتفاضات العربية بخاصيتين أساسيتين من نظرية المذهب الطبيعي لحقوق الإنسان وهي: العفوية من المحتجين، وعدم وجود مركزية أو وحدة أو سلطة تنظم الاحتجاجات من الأعلى إلى الأسفل، وتشكل هاتين الخاصيتين توضيحا مقنعا بأن البشر يميلون بشكل طبيعي نحو الحريات، بغض النظر عن أي عمليات صنع أو مقايضة استراتيجية للقرار السياسي. حقيقة إن انتهاكات حقوق الإنسان هي انتهاكات لجوهر الشخص، ويمكن القول بأن الاحتجاجات الشعبية الأولى في تونس والتضحية بالنفس وإذلال بائع الخضراوات بوعزيزي الذي أحرق نفسه كدليل على رفضه للإهانة التي تعرض لها، ففي كثير من الثقافات تم استخدام النار كعنصر للشفافية والتخلص من العار، ففي الماضي كانت النساء العربيات اللواتي تعرضن للاغتصاب يلقين بأنفسهم في النار، باعتبارها استصلاحا للكرامة التي فقدت في المجتمع، فتسمية المظاهرات بأسماء مثل: "يوم الكرامة" أو "يوم الغضب" يشهد بأن حقوق الإنسان والحريات، ليست مجرد هياكل لدولة مصطنعة، وإنما توضح الطبيعة الأساسية للإنسان.

شعارات المتظاهرين مثل: العمل، الحرية، الخبز،... هي تذكير للنظام بأن حقوق الإنسان تخدم احتياجات الإنسان والكرامة والحريات، مستقلة عن أي مصلحة سياسية وحساب استراتيجي أو مساومة استبدادية، بهذا المعنى بدأت الانتفاضات العربية ثورة مفاهيمية لإعادة فهم الطبيعة الفكرية لحقوق الإنسان، وليس عن طريق قوة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن عن طريق قوة البشر.⁸

تعكس بداية الانتفاضات العربية قيم فكرية للكرامة والحرية، فالحق في الحفاظ على الطبيعة البشرية جزء من نظرية المذهب الطبيعي لحقوق الإنسان، لاسيما النظريات السياسية لجون لوك التي تعترف بهذا الحق، حيث يرى لوك بأن الحكومات تستطيع الحفاظ على بقائها مادامت قادرة على تحقيق حماية وضمن حقوق مواطنيها، الذي اختاروا نقل جزء من هذه الحقوق إلى الحكومة، عن طريق عقد اجتماعي يضمن الاستقرار والتمتع بالحياة، فشعار "الشعب يريد" الذي شاع استخدامه عبر الحدود العربية، أصبح بمثابة التعبير الإقليمي للمعارضة الجماهيرية، وتقنييد العقد الاجتماعي القائم، خاصة بعد استخدام الحكومات السياسية القوة المفرطة لسحق الاحتجاجات، مما أفقدها مزيدا من شرعيتها.⁹

المشاكل التي تواجهها المرأة الشرق أوسطية

قبل الحديث عن المرأة المصرية وعن انتهاكات الحقوق التي تواجهها، كان لابد علينا من الإشارة أولاً إلى المشاكل التي تواجهها المرأة في الشرق الأوسط بصفة عامة، ثم تخصيص الدراسة للمرأة المصرية كأحسن نموذج لعدم المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق.

أولاً: الافتقار بالمعلومات : غياب الصوت

تتمثل مشكلة الرئيسية للمرأة في المنطقة في: الافتقار بالمعلومات وتحول حقوق المرأة دور القيادة فيها، وإنجازاتها علمياً بالمستوى العالمي. تفتقر المرأة أيضاً بالمعارف الخاصة بمنظماتها الدفاعية عن المرأة أو إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بعمل تلك المنظمات، ولا تدر كالمراة بصفة عامة في مناطقها حقوقها بمقتضى الدستور والقوانين داخل الدولة التي تنتمي إليها، ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى النقاط الضعيفة في مجال التعليم (لا يتم توعية الطلاب وخاصة الفتيات بحقوقهم كمواطنين)، ولا تشعر الحكومة بتبذرها وتوعية المرأة بالقوانين والسياسات القائمة التي يمكن أن تلجأ إليها المرأة من أجل الحصول على حقوقها¹⁰.

وتخفق وسائل الإعلام أيضاً في تغطية المطالبات التي تعان منها المرأة أو المشكلات المحددة التي تواجهها. وبالإضافة إلى الافتقار بالمعلومات، تتعامل لربما الثقافة التي تسود المنطقة مع مطالب المرأة واحتجاجاتها باعتبارها انتهاكاً للدور التقليدي للنساء في الخانق.

توجد منظمات تدافع عن حقوق المرأة في معظم دول المنطقة، وتحظى المنظمات النسائية في بعض الدول مثل المغرب ببحرية الدفاع عن قضاياها، بينما ينبغي أن نتوخى تلك المنظمات تفيد ولاخر بالحد من الاعتراض على الوضع السياسي الراهن. وترتبط بعض المنظمات النسائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحكومة أو القيادة السياسية بينما تحظى المنظمات الأخرى بالاستقلالية التامة. ولا يمتد السماح للمنظمات النسائية المستقلة التي تناضل من أجل تحقيق المساواة مع الرجال ما القانوني بالعمل علانية في الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية. وقد حققت المنظمات النسائية تقدماً كبيراً في بعض المجالات التي تتعلق بالثقافة والقوانين والعادات، وتتبنى بعض الدول متطلبات الترخيص والتسجيل للحد من انتشار منظمات الدفاع المستقلة، وغالباً ما تمنع المنظمات الحكومية من تلقي الدعم المالي من المصادر المستقلة أو من خارج الدولة، وحتفياً للبيانات الأكثر تحرراً، لا يحظ المدافعون عن حقوق المرأة بإمكانية الوصول بسهولة إلى المسؤولين الحكوميين والعمليات ذات الشفافية والبيانات الخاصة بقضايا المرأة أو الموازنات الوطنية أو وسائل الإعلام التابعة للدولة¹¹.

ثانياً: التعليم

يعد التعليم أحد المجالات الرئيسية التي تعكس مدى تقدم المرأة في المنطقة، ويعتبر بمثابة عاملاً هاماً في تطورها نحو تحقيق المساواة. وقد حظيت المرأة في جميع دول المنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية بإمكانية التعليم محو الأمية والالتحاق بالجامعات، وتتوالى ضوابط التعليم كدراساتها، وفي العديد من الدول، ترتفع معدلات الالتحاق بالجامعات عن معدلات الالتحاق بالرجل به. وتزداد أيضاً إمكانية الالتحاق بالجامعات في العديد من المجالات.

ورغم تشجيع المرأة بصفة عامة على دراسة الأنظمة النسائية التقليدية مثل التعليم والطب، إلا أن أعداد النساء في العديد من الدول قد ازدادت في مجال العلوم والهندسة، وقد لوحظ ذلك في دول الخليج، حيث تلحق المرأة الآن بمهن جديدة تبا عدداً كبيراً تزداد أعداد النساء اللاتي يسافرن إلى الخارج للحصول على تعليم عالٍ من الحكومة. ومع ذلك، يوجد تراجع في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن مشاركة المرأة في مجال الدراسة غير التقليدية، وفي الكويت، لا بد أن نتحقق المرأة التي ترغب في الدراسة في بعض المجالات التقليدية الخاصة بالرجل مثل: الهندسة متوسط درجات قبولها علمياً من متوسط درجاتها التي يحققها الرجل. وفي عمان، ينبغي أن نتوجه إلى الباتندراستها الجامعية لمدة عام واحد، وهو شرط لا ينطبق على الرجل¹².

ثالثاً: العنف المنزلي

يعتبر
العنف المنزلي مشكلة خطيرة ففي الشرق الأوسط، وتتضمن العواامل التي تساهم في العنف المنزلي عدم وجود تشريعات تنظم العنف المنزلي والافتقار بالمسئولية الحكومية، والسبل لحماية حقوق المرأة داخل المنزل ووصمة العار الاجتماعية المتعلقة بالضحايا من النساء بدلاً من الرضا لاجتماعاً على مقترفي العنف المنزلي¹³.

ويمكن أن يتفاد العنف المنزلي ببينضرب بالزوجات و اغتصابها، بالضرب بالقاسي الذي يتعرض لها أفراد الأسرة من النساء علماء يدي أفراد الأسرة من الذكور، ويعد العنف الذي يعتمد على النواحي الممارسات التي تجبر النساء والفتيات على خوضا اختباراً للتعذيب (استئصال جزء من الأعضاء التناسلية للمرأة)، بالإضافة إلى العنف البدني الحاد أو قيام أفراد الأسرة من الذكور بقتل النساء باسم مشرف العائلة أيضاً بمثابة مشكلات تتواجه المنطقة. ورغم انتشار العنف المنزلي، لم تقر أي دولة بالمنطقة قانوناً يجر جميعاً ما طالعنف وضوحه كقوة منيقتراً لانتهائها كاتداخل المنزل. وقد أوصى مؤلفو التقرير القطري في هذا الدراسة لإجراء أبحاثاً لاجتماعاً على مقترفي العنف وضوحه كقوة منيقتراً لانتهائها كاتداخل المنزل. وقد أوصى بصلة العنف المنزلي ومعاقبة هؤلاء الذين يفترون فوجراً لا اغتصاباً والعنف بما في ذلك العنف داخل المنزل¹⁴.

تعد ممارسة العنف ضد المرأة داخل نطاق الأسرة بمثابة مشكلة خطيرة ومعقدة، ورغم انتشارها في جميع أنحاء العالم، يعد الشرق الأوسط منطقة فريدة تقيماً يتعلق بمجموعة القوانين والممارسات والعادات التي تمثل تعقبات كبرى أمام حماية المرأة ومعاقبة مقترفي العنف. وتزداد حدة المشكلة بمقتضاها هيكل القانون الذي يبيح عاباً لإبلاغ عن أعمال العنف التي يتعرض لها، أو المطالبة بالتعويض القانوني. ويوجد قوانين في العديد من البلدان انتصفاً لفعلاً عما للعنف، وتتمثل المشكلة هنا في ممارسة وتنتشار تشجيع القوانين في المنطقة لتزواج الرجال الذين يغتصبون النساء منضحاياهم. وغالباً ما تضطر الضغوط الاجتماعية للمرأة إلى البزواج من غضبها من أجل تجنب العار الاجتماعي الذي تجلبه عملية الاغتصاب¹⁵.

التمييز ضد المرأة المصرية ومكانتها في المجتمع المصري قبل ثورة 25 يناير

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة وأسرته وعملها في المجتمع، ومسؤولياتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دون إخلاصها بحكام الشريعة الإسلامية. " علنا لرغم من بعض مظاهر التحسن التي طرأت على مكانة المرأة في مصر في العقود القليلة الماضية، فإنها ما زالت أسوأ حالاً من الرجال بما يقياس نشأة وتطبيقه؛ ففي عام 2000، كانت نسبة الأمية بين البنات الغنية في مصر تقدر بنحو 56% بين الإناث، في مقابل 33% بين الذكور. ويستمر تعرض صحة وأرواح النساء للخطر في مصر بسبب الممارسات التقليدية الضارة، مثل اختناق الأنثى، الذي يتعرض له نسبة تقدر بنحو 97% من المتزوجات ومنسقلهن بالزواج في مصر، ولا تزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة عن 21% وتتقاضى المرأة، في المتوسط 76% فقط من أجر الذي يتقاضاه الرجل في القطاع الخاص و 86% في القطاع العام. ولا تزيد نسبة مشاركة المرأة في عضوية البرلمان المصري عن 3% في مجلس الشعب عن 6% في مجلس الشورى¹⁶.

تتجل هذه الدرجة الثانية لمكانة المرأة في مجرمانها منسقلها اتخاذ القرار في نطاق الأسرة، حيث يمتدحها بشدة جوانب حياتها خصوصاً، إذ كثيراً ما يرغمها أحد أقربائها الذكور (وهو والداها عادة) على الزواج، وكثيراً ما يكون ذلك قبلاً من الزوج. فنحو 20% من المصريات اللاتي تتراوح أعمارهن بين العشرين والرابعة والعشرين تقدرن وتقبلن الثامنة عشرة، وبين المراهقات تتجدد النسبة 9% ممن تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشر والتاسعة عشرة، ونسبة 20% ممن بلغن التاسعة عشر قد وضعت طفلاً واحداً علناً لأقوال الزواج المبكر، وإنجاباً لأطفال لا يعرضن تعليمهن للخطر فحسب، بل قد يمثلن خطراً

عليها، فالزواج المبكر يزيد من خطر وفاة الأم والطفل، ويجعل الفتاة أكثر عرضاً للإصابة بأمراض المنقولة جنسياً، ومن بينهما مرضا الإيدز
ابته فيروسا لإيدز أو بمرضاً لإيدز نفسه.¹⁷

- فالنساء المصريات وفق ما سبق، يواجهن النساء والفتيات طيفا عريضا من أحكام الممارسات التمييزية، يمتد إجمالها في: ¹⁸
- قانون العقوبات المصري لا يحمي المرأة حماية كاملة من العنف الأسري، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، كما يشترع الأبواب أمام تخفيف الأحكام على الرجال الذين يرتكبون جرائم القتل العمد (بدوا على الشرف).
- التحرش الجنسي للنساء أمر شائع. وكثيرا ما تتردد المرأة في الإبلاغ عن هبسيبها بالنظرات والضغط الاجتماعي، كما لا تلقى من تقدم من بشكاوى وفي هذا الصدد الدعم من رجال الشرطة والقضاء.
- تجرم المواد 263-260 - من قانون العقوبات عمليات الإجهاد في جميع الأحوال، بما في ذلك لنا حياتنا لا اغتصاباً وسفاحاً قري، أو عندما يشك استمرار الحمل تهديد الصحة للمرأة.
- مازالت تشويه الأعضاء الجنسية (الأنثوية) (الختان) يمارس على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الريفية، ولا يزال القانون يسمح بمثل هذا للإجراءات لأسباب طبية.
- يميز قانون الأحوال الشخصية ضد المرأة في الزواج والطلاق وحقوق حضنة الأطفال. حيث يلزم القانون المرأة بتباعد زوجها . وباستطاعة الرجال التخليق وزوجاتهم دون حكم قضائي، بينما يتعين على النساء استصدار قرار من المحكمة لهذا الغرض . ومع أن النساء المطلقات يحصلن حاليًا على نفقة حضنة أطفالهن، إلا أنهن كثيرًا ما لا يحصلن على نفقة من أزواجهن السابقين .
- لا يحق للمرأة، بغض النظر عن دينها، الحصول إلا على نصف ما يحصل عليه الرجل من الميراث عندما يكونان على صلة قرابة واحدة من المتوفى، ووفقا بقضيه قانون الميراث المصري رقم 77 لسنة 1943. وفي الممارسة العملية، لا تطالب العديد من النساء، وبخاصة في المناطق الريفية، بحصتهن من الميراث.
- لا يحق للمرأة المصرية من جنسيتها زوجها غير المصري. ولا يحق للنساء المتزوجات من فلسطينيين منح جنسيتها لهن.
- مازالت المرأة تواجه التمييز في مكان العمل من حيث الأجور والوظيفة. ولا تتمتع الأغلبية العظمى من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي بالحماية التي توفرها قانون العمل.

أصوات النساء المصريات في الانتفاضات المصرية

انضمت الأصوات النسائية في الشرق الأوسط للغضب الشعبي، من أجل التغيير من تونس إلى الخليج، حيث تظاهرت النساء في الشوارع، وأثبتت التزامها بالتغيير على الرغم من خطورة الموقف¹⁹، حيث أظهر مسح اجتماعي أجرته مؤسسة غالوب أن 30% من المتظاهرين في مصر هم من النساء، وقد أكد هذا المسح أن دور المرأة في الانتفاضات العربية كانت هامة على قدم المساواة مع الرجل، لافتنا الانتباه إلى حركات المعارضة في مصر، أين كانت النساء الناشطات في الشوارع، وعلى الانترنت تقوم بالاحتجاج على المدونات، جنبا إلى جنب مع الرجل. في هذا الصدد تشير الناشطة المصرية إيمان هاشم أن المرأة لعبت دورا هاما في تشجيع ودعم الحركة الاحتجاجية، حيث تقول: "أذكر أن كل النساء المتقدمات في العمر قدمن إيلينا مع الغذاء والمشروبات في ميدان التحرير... وعندما أصبحت هذه الانتفاضات دموية بحيث كان من الصعب على المرأة أن تكون في الصف الأمامي، كان الرجال يعرفون بأن النساء على بعد أمتار مع الدواء والمياه، وعبارات التأييد...". وأشارت ناشطة أخرى: "يمكن أن ترى المرأة المصرية في كل مكان، كتف بكتف مع

الرجل في الساحات، في الاحتجاجات تزود الآخرين بكل ما يحتاجون إليه من الموارد الغذائية والمشروبات والمستلزمات الطبية".²⁰

ومن بين نماذج الناشطات المصريات نجد أسماء محفوظ، وهي واحدة من عدد لا يحصى من النساء المنخرطات في حركة 06 أبريل في مصر، تبلغ 26 سنة عملت على تنظيم المظاهرات، وحشد زملائها المتظاهرين في ميدان التحرير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي،²¹ حيث نشرت فيديو ناشدت فيه الشعب المصري بالانضمام إلى احتجاجات 25 يناير "يوم الشرطة policy day"، الذي حفزت فيه على الإطاحة بنظام مبارك، حيث وصفت الناشطة الشابة الاحتجاجات كعمل من أعمال المطالبة بالحقوق، حيث قالت: "لدينا حقوق إنسان أساسية"، فالاحتجاجات في مصر - سوء تعلق الأمر بالزيادة في الأجور، الفصل من العمل بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات، أو استخدام المحاكم العسكرية - كانت ضد تعسف الحكومة بوصفها انتهاك لحقوق الإنسان.²²

مما سبق يمكن القول، بأنه وخلال الانتفاضة المصرية عملت المرأة كعامل تغيير اجتماعي، وليس كضحية سلبية للدين أو الثقافة، حيث شاركت المرأة المصرية في الانتفاضات من جميع الأعمار والفئات الاجتماعي، شاركن بأنهم يردن وضع حد للفقر، فساد الدولة، تزوير الانتخابات والقمع والتعذيب، كما شاركن في تشكيل ذرع بشرية لحماية المتحف المصري، وساعدن على تنظيم مجموعات مراقبة الإحياء واللجان على الصعيد الوطني، من أجل حماية الممتلكات الخاصة والعامه، وكانت أمهات الشهداء أيضا في طليعة الانتفاضات، فمثلا والدة خالد سعيد أحد الناشطين الذين تعرضوا للضرب حتى الموت على يد أحد ضباط الشرطة في الإسكندرية العام الماضي.²³

حقوق المرأة المصرية بعد 2013

يمكن أن نسمي عام 2013 عاما للتناقضات في وضع المرأة، فحتمت انتصاف عام 2013 كانتا لأحداث سوداوية للغاية، فقد واجهت المرأة المصرية في الأشهر الأولى لهذا العام الكثير من عوامل التهميش والإقصاء يمكن أن نذكر منها:²⁴

- فيينايا العامة

إقرار دستور سلب الكثير من حقوق المرأة، والذي بموجبها استبعاد المستشارتهاني الجبالي من منصبها في المحكمة الدستورية العليا.

-

كما واجهت المرأة عنف شديد يهدف للإقصاء من الحياة وتشكيل عام، وكاننا لأداة الأكثر استخداما من جانب السلطة الحاكمة وقتئذ هي التحرش الجنسي المزمسوا وكان فيا الميادين العامة أثناء احتفالات الذكرى بالثورة، أو أثناء المسيرات والتظاهرات، أو في وسائل التواصل المختلفة، وكانا لأمر الأكثر سوءا من التحرش هو تبرير لجنة حقوق الإنسان بجلوس الشورى بالمنحذوا لأغلبية الإسلامية أن التحرش يحدث بسبب مشاركة السيدة أنفسهن ونزولهن المظاهر اتمع الرجال.

16

- وفي يوم المرأة المصرية الذي يوافق

مارس، اعتدش شباب جماعة الإخوان المسلمين على مجموعة من المنظمات هرينا مامكتبا لإرشاد في المقطم، ومن بينهن الناشطة ميرفت موسى التي تعر ضتا للصفع والسب، من أحدث شباب جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بالتزامن مع مناقشة المجلس القومي للمرأة لوثيقة منعا للعنف ضد المرأة قبل أيام المتحددة.

وبعد 30 يونيو استطا عتا المرأة المصرية أن تسترجع بعض من حقوقها المسلوبة، فعقب سقوط نظام محكما الإخوان في 30

يونيو تم تشكيل حكومة جديدة تفرق ناسا جديدا من ثقتها المرأة بعد قليل، ولكن كانت مثيرا لتمييز، فلأول مرة منذ سنوات اختير سيدات كفاءات في مجال

عملهن لا يتما اختيارهن ليكنديكور سياسيين عكس وجود المرأة في الحكومة فقط، وعلما لرغمنا التحسن النسبي الذي حدث للمرأة عقب ثورة الثلاثين من يونيو
لأن المرأة لا تزال تعاني من التهميش والإقصاء.

ويمكن التطرق في هذا الإطار إلى حقوق المرأة المصرية في عدة ميادين على غرار:²⁵

- حقوق المرأة الاقتصادية (الفقر والبطالة):

لم يحدث أي تحسن في وضع المرأة في العمل، ففي عام 2010 بلغت نسبة البطالة للمرأة المصرية 22.6%، وفي عام 2014
حدثت تدهور لوضع المرأة حيث بلغت نسبة البطالة بين النساء 24.8%، وهو ما يؤثر بالتأكيد على المستوى الاقتصادي للمرأة، فزيادة نسبة السيدات البطالتي تؤدي ديمتاً لانخفاض المستوى الاقتصادي لهؤلاء السيدات، فعلا
بالرغم من عمل الجمعيات الأهلية - بالشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الحكومي -
على رفع المستوى الاقتصادي للمرأة، والمحاولة المستديمة للقضاء على ظاهرة فتأنيث الفقر، إلا أنما زال لوضع اقتصادي للمرأة المصرية متردي بسبب
بالظروف الاقتصادية وقلة مشاركتها في سوق العمل²⁶.

- حق المرأة في التعليم:

حدث هذا المجال تحسناً في وضع المرأة الفتاة، فعدد كبير من السيدات يحرصن على الحصول على فرص التدريب والتعليمية التي تتاح لهن، فخلال الخمس
سنوات الأخيرة، باتت الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تركز بشكل كبير على إتاحة فرص تدريبية وتعليمية للنساء في مختلف المجالات سواء
كانت محو أمية أو مهارات احتياتية أو حرفيدوية، أو تدريبات مختلفة ذات مضمون سياسي وثقافي، ففيما يخص التدريب ساهمت جمعية نهوض وتنمية المرأة
رأبشك في هذا المجال خلال الخمس سنوات الماضية حيث قامت الجمعية بتدريب ما يقرب من 3849
سيدة في المناطق العشوائية التي تعمل بها الجمعية، وفي بعض محافظات مصر²⁷.

- حق المرأة في الصحة:

حدثت تحسناً في هذا المجال بفضل حملات التوعية الصحية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية
بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، ففيما يخص بوضع الطفلة بلغت نسبة الإناث لأطفال اللواتي يحصلن على التطعيمات 93%،
كما قلت نسبة الوفيات بين الأطفال للرضع الإناث نسبة 50% في العشر سنوات الماضية،
أما فيما يخص المرأة الناضجة فأصبحت الآن أكثر وعياً بالأمراض المختلفة وأسباب التثدي ليهيها والتغذية السليمة، ومخاطر كثرة الإنجاب، ووسد
الثديين للأسرة، وأسباب التثدي ليهيها بمرضا السرطان وغيرها²⁸.

- النساء والعنف:

لم يحدث تحسن، بل علنا العكس زاد الأمر سوءاً بعد ثورة
يناير، خاصة في ظل غياب الأمن وظهر جماعات التحرش الجنسي المنظمة، والنتيجة في الأساس إبعاد المرأة عن الحياة العامة، وتكرار ذلك بعد تمر
تعبثورة الثلاثين من يونيو، وقام الرئيس السابق عدليمصور بإصدار قرار بقانون لتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58
لسنة
1937 لمواجهة التحرش، كما أن الوضع صار أفضل نوعاً ما عقب زيارة سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي لضحية التحرش في ميدان التحرير، والقبع
ضلمرت كيبهذها لوقائع، حيث قلت بشكل كبير جماعات التحرش المنظمة، ولكن مازال
الحوادث الفردية تحدث بجزارة، وتحتا جلت تطبيق قصاص ملقانون للقضاء على مثل هذها لظواهر²⁹.

خاتمة:

كإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها في بداية هذه الورقة، يمكن القول بأن الانتفاضات العربية لم تغير حال المرأة، فرغم مشاركتها في الصفوف الأولى المنادية بالتغيير، وبضمان حقوق الإنسان باعتبارهم بشرا، إلا أنها لا تزال تعاني من مشكلة عدم التكافؤ الاجتماعي في مجتمع ذكوري، تحتل فيه المرأة المرتبة الأدنى بعده. وفي الأخير يمكن وضع مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة تنقيح قانون الأسرة المصري، لضمان المساواة في الحقوق بين الزوجين داخل نطاق الأسرة.
- ينبغي أن يتم إزالة العقبات القانونية والتقليدية، التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة والحكومة والقطاع الخاص.
- ينبغي على الحكومة المصرية أن تزيد من الإنفاق على التعليم، أو تكفل حصول المرأة على حصول المرأة في جميع ربوع المرأة.
- ضرورة صياغة قوانين تحمي المرأة من التحرش الجنسي والإساءات الجنسية.

التهميش:

- ¹ - علي وتوت، "الجندر وانتهاكات حقوق الإنسان في تأصيل المفهوم، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 48، 2006، ص 269.
- ² - أحمد عارف أرحيل الكفارنة، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2009، ص 622.
- ³ - نفس المرجع، ص 622.
- ⁴ - نفس المرجع، ص 622.
- ⁵ - Shadi Mokhatari, "the Middle East and human rights: inroads towards charting its own path", *Northwestern journal of international human rights*. volume 10, issue 04, summer 2012, p195.
- ⁶ - Vida Hand, *reflection on human rights understandings in light of the arab spring*. working paper 16 the Hague institute for global justice, May 2016, p01.
- ⁷ - Ibid, p01.
- ⁸ - Vida Hand, opcit, p01-02.
- ⁹ - Ibid, p02.
- ¹⁰ - ثمينة نذير، تحديد المساواة العقبات التي تحول دون حصول المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حقوقها وفرص الحصول على تلك الحقوق. ص 07. نقلا عن موقع: http://www.musanadah.com/index.php?action=show_d&id=2 على الساعة 10:47، يوم 2016/11/15.
- ¹¹ - نفس المرجع، ص 07.
- ¹² - ثمينة نذير، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- ¹³ - نفس المرجع، ص 09.
- ¹⁴ - نفس المرجع، ص 10.
- ¹⁵ - ثمينة نذير، مرجع سبق ذكره، ص 06.

- ¹⁶ - حرمان من العدالة: تمييز ضد النساء في حق الطلاق في مصر. Human RightsWatch، العدد16، رقم08، ديسمبر2004. صص06-07.
- ¹⁷ - نفس المرجع، صص07.
- ¹⁸ - النساء يطالبن بالمساواة في صياغة مصر الجديدة. منظمة العفو الدولية، أكتوبر 2011، رقم الوثيقة12/050/2011، صص04.
- ¹⁹ - Rebecca Satterfield, "An unfulfilled promise ?the role of women in Arab awaking"journal of women's and humain rights in the middle east.achange of seasons for arab women?.issue1,fall2013,p21.
- ²⁰ - Julia Retta, "consequence of the arab spring for womenis poltitcal participation," "journal of women's and humain rights in the middle east.achange of seasons for arab women?.issue1,fall2013,p07.
- ²¹ - Rebecca Satterfield,opcit,p 21.
- ²² -Shadi Mokhatari,opcit,p195.
- ²³ -Nadim Naber, " women and the Arab spring:humain rights from the gronnd up" journal of michigan university,fall2011,p11.
- ²⁴ -وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ورقة مقدمة لمؤتمر جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، أكتوبر2014، صص10.
- ²⁵ -وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، مرجع سبق ذكره، صص 10-12.
- ²⁶ - نفس المرجع، صص12.
- ²⁷ - نفس المرجع، صص13.
- ²⁸ -وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، مرجع سبق ذكره، صص14.
- ²⁹ - نفس المرجع، صص14-15.